حرية
عدالة
مواطنة

البديل

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١١٣) ٢٠١٣/١١/١٠ م | www.al-badeel.org | Issue (113) 10/11/2013

الحل السوري وواقع الانفجار الإقليمي

حسام ميرو

الحديث عن جنيف 2، وإيجاد أرضية لتسوية الأزمة السورية، يبدو شكلياً إلى أبعد حد في ظل الواقع الإقليمي الراهن، فالأزمة السورية لم تعد إلا واحدة من أزمات عدة، مترابطة مع بعضها، على مستوى الإقليم، ولهذا فإن الديبلوماسية الأمريكية النشطة على غير محور من أجل تحديد موعد لانعقاد جنيف 2 قد لا تخرج بنتائج جدية على هذا الصعيد.

تأخرت الولايات المتحدة في التعاطي الجدي مع الأزمة السورية، وتركت المجال لروسيا كي تمسك بزمام الملف السوري، وقد كانت الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة تتمثل بنوع من إعادة التموضع، وعدم الانغماس بشكل مباشر في مشكلات الشرق الأوسط، لكن الحسابات الأمريكية لم تأخذ بعين الاعتبار مصالح الدول الإقليمية على نحو متوازن، خاصة فيما يتعلق بأمن الخليج، وهو أمن لا يبدأ من حدود الخليج، وإنما يمتد إلى سوريا والعراق، وهو ما صرّح به السعوديون مؤخراً، خاصة أن إيران قد باتت قوة ضاربة في العراق ولبنان وسورية.

كل الشرق الأوسط اليوم معني بالأزمة السورية، فتفاعلات الحدث السوري ترمي بظلالها على مجمل العلاقات الإقليمية، خاصة بعد أن بات من المؤكد أن منظومة الأمن والسلام في المنطقة يُعاد تشكيلها اليوم، ومن هذا المنطلق فإن الكثير من المخاطر تتهدد دول المنطقة، وهي تهديدات ذات مفعول استراتيجي عميق، ولذا فإن مستوى الإنذار يبدو مرتفعاً لدى العديد من الدول.

إن مستوى التعامل الأمريكي مع الأزمة السورية لم يرقَ إلى مستوى التعامل مع أزمة نوعية، وظلّت إدارة أوباما متأخرة عن إدراك أهمية إيجاد روافع عملية لحل الأزمة، وهو ما يفسر بشكل كبير التناقض بين تصريحاتها في دعم القوى المعتدلة وبين إحجامها الفعلي عن دعم هذه القوى داخل المعارضة السورية بشقيها المسلح والسياسي، ما أفسح المجال لحالة كبيرة من الفوضى على الساحة السورية، كما جعل تعقيدات الأزمة السورية تطال المحيط الإقليمي، وهكذا فإن سعي الأمريكان لإيجاد حل للمسألة السورية سيصطدم بعدد كبير من العوائق الموضوعية، وفي مقدمتها أن القوى المعتدلة السورية لا تمتلك روافع تمكنها من أن تكون جزءاً من الحل، وأن القوى الراديكالية الممسكة بالميدان السوري هي جزء من صراع إقليمي، ولن تسهم في أي حل سوري ما لم تخضع حسابات الحل السوري لحسابات الحل الإقليمي.

إن المشهد الإقليمي اليوم ليس هو المشهد ذاته مع انطلاقة الانتفاضة السورية، فتركيا التي امتلكت تأثيراً مهماً في بدايات الانتفاضة لم تعد تمتلك التأثير نفسه، كما أن تصوراتها لحل القضية الكردية في تركيا تعاني اليوم من المتغير السوري، وما يتركه من أثر على مجمل السياسة التركية نحو القضية الكردية، وليست تركيا سوى مثالاً على ما حدث من متغيرات، وفي السياق نفسه، تراجع الدور القطري، واحتاجت قطر إلى إجراء تغييرات كبيرة في داخلها، وهو ما لم يكن متوقعاً مع بدايات الانتفاضة السورية، حيث كانت قطر في أوج حضورها السياسي.

وبين إيران نجاد وإيران روحاني ثمة ملامح نحو تحقق "الصفقة الكبرى" بين الولايات المتحدة وإيران، وهو ما يبرز تغيّراً مهماً في السياسة الإيرانية، فقد أثبتت إيران قدرتها على دعم نظام الأسد، واستفادت من التراجع الأمريكي في المنطقة، كما أكدت على براغماتيتها السياسية في معالجة الأزمات، لكنها لم تنتبه في هذا السياق إلى أن الصراع في الشرق الأوسط بات يكتسب عناوين جديدة، فبعد أن كان الصراع العربي الإسرائيلي هو القضية المركزية أصبح الصراع يأخذ منحىً مذهبياً، وهو أمر يفتح العلاقات العربية، وخاصة الخليجية، مع إيران، على مواجهة معلنة، كما أن الصراع الجديد قد يغيّر ملامح التحالفات، وهو أمر، إن حصل، سيكون أمراً بديهياً إلى حد كبير.

هل سيكون هناك حل سياسي قريب في سوريا أم سيشهد الشرق الأوسط مزيداً من التوتر؟ بالطبع الاحتمالات لم تعد كثيرة، وخيارات اللاعبين الإقليميين باتت جد ضيقة، ولكن ما هو مؤكد أن سياقات الحل السياسي الحقيقي تحتاج إلى تهدئة في التوتر الإقليمي، ومن دون هذه التهدئة فإن أي حل سياسي في سوريا لن يكون مقدّراً له أن ينجح، والأخطر من ذلك أن يكون فاتحة لصراعات وحروب تعم المنطقة برمتها.

إنهاء عصر الخِيام: «الزعتري» والاستعدادات لفصل الشتاء

شبكة الأنباء الإنسانية:

أدى هطول أمطار غزيرة لنحو ساعة إلى غرق مخيم الزعتري للاجئين السوريين في شمال الأردن بالمياه في 2 نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري، الأمر الذي يبرز الحاجة إلى تجهيز المخيم لموسم الشتاء المقبل.

وقد أدى هطول الأمطار إلى تدمير عشرات الخيام، وفقاً للاجئين وعمال إغاثة، الأمر الذي اضطر بعض العائلات إلى اللجوء إلى الجيران والأقارب الذين يسكنون في منازل سابقة التجهيز، التي تعرف بالكرفانات.

وتعليقاً على هذا الوضع، قال محمود جباوي، أحد المقيمين في المخيم: "لقد انهارت الخيمة فوق رؤوسنا... لقد أصبح كل شيء مبتلاً الآن". لكن لم ترد أنباء عن وقوع أعمال شغب أو إصابات.

وفي شهر يناير/ كانون الثاني الماضي، عندما كان المخيم لا يزال جديداً نسبياً وكان في مرحلة الاستجابة للطوارئ، أدى هطول أمطار غزيرة لمدة يومين إلى غرق المخيم، مما تسبب في تشريد مئات اللاجئين بشكل مؤقت. وأصبحت المناطق القديمة وغير الممهدة من المخيم شيئاً يشبه المستنقع.

في ظل تنامي التوترات بسبب ظروف البرد والرياح، ثارت أعمال شغب بين اللاجئين، وأصابوا عدة عمال إغاثة بجروح في أحد مواقع توزيع المواد الغذائية.

في الجزء الشمالي من الأردن، حيث يوجد مخيم الزعتري– الذي يأوي نحو 120،000 لاجئ– انخفضت درجة الحرارة إلى ما دون الصفر في شهر كانون الثاني الماضي، أشد شهور السنة برودة.

وقبيل أسبوع من أول هطول للأمطار هذا العام، قالت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لشبكة الأنباء الإنسانية إنها تمتلك خطة أفضل للتعامل مع فصل الشتاء هذا العام.

وفي هذا الصدد، قال كلينشيت كيليان، الذي يدير المخيم نيابة عن مفوضية الأمم المتحدة للاجئين: "الوقت ينفد، لكننا نشعر بأننا نسيطر على الوضع".

ومع نهاية العام، تأمل المفوضية أن تكون قد انتهت من إحلال جميع خيام الأمم المتحدة بالكرفانات التي تبرعت بها دول الخليج العربي، باعتبارها "الخطوة الرئيسية" للحفاظ على سلامة الناس وتدفئتهم خلال فصل الشتاء. وقد علق كلينشيت بقوله: "هدفنا إنهاء عصر الخيام".

وفي الوقت الحالي، تحتاج مفوضية الأمم المتحدة للاجئين إلى 4،000 كرفان إضافي من أجل ضمان توفير كرفان لكل أسرة من الأسر التي يبلغ عددها 24،000 أسرة في المخيم. لكن في الأشهر الأخيرة، "علقت" بعض دول الخليج العربي تبرعاتها، وقال كلينشيت إن "السبب قد يكون مالياً".

مع ذلك، يتم بيع الكرفانات وإعادة بيعها في السوق السوداء داخل المخيم، بأسعار لا يستطيع دفعها سوى عدد قليل من اللاجئين. ومع اقتراب فصل الشتاء، يقول اللاجئون إن الأسعار قد ارتفعت إلى نحو 450 ديناراً أردنياً (635 دولاراً أمريكياً)، مما يترك الأسر التي لا تستطيع شراءها عرضة للبرد والمطر.

وجباوي، الذي يقيم في المخيم منذ شهر فبراير/ شباط الماضي، لم يحصل على كرفان وليس في مقدوره شراؤه. وتعليقاً على هذا قال لشبكة الأنباء الإنسانية (إيرين): "يوجد الكثير من الكرفانات معروضة للبيع الآن، ولو أن معي ما يكفي من المال، فلم أعيش في المخيم؟".

التدفئة والبنية التحتية

من المقرر أن يوزع المجلس النرويجي للاجئين (NRC) سخان غاز لكل أسرة في المخيم في بداية شهر ديسمبر/ كانون الأول المقبل، وذلك وفقاً للمدير القُطري للمجلس هانسن كارستن. وسوف تحصل كل أسرة أيضا على اسطوانة غاز واحدة، إضافة إلى قسائم لإعادة تعبئة اسطوانات الغاز كل أسبوعين حتى نهاية فبراير/ شباط 2014.

ومع قدوم الشتاء أيضاً، تشكل كابلات الكهرباء التي يتم توصيلها بطريقة غير قانونية، خطراً يمكن أن يؤدي إلى اشتعال الحرائق.

وحول ذلك، قال كلينشيت: "هذا أمر في غاية الخطورة...نحن قلقون جداً بشأن ما قد يحدث عندما تمطر في ظل وجود هذه الأسلاك المتدلية في كل مكان".

وتحتاج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى 6 ملايين دولار لتركيب أعمدة لرفع الأسلاك التي قد تسبب مثل هذه المخاطر، وتحسين نظام الصرف في المخيم.

من جانبها، وفرت منظمة "وولد فيجين" تمويلاً قدره مليون دولار لإعادة تأهيل كبار السن، وترميم المناطق غير الممهدة من المخيم، بما في ذلك حفر مجاري الصرف لتحسين الصرف الصحي في حالة هطول أمطار غزيرة. وقالت سابرينا بورمان، مدير البرامج في المنظمة: "تعرض المياه الراكدة، خاصة عند اختلاطها بمياه الصرف الصحي والمجاري، الناس للأمراض التي تنتقل عن طريق المياه". وتأمل المنظمة أن تبدأ عملها في غضون الأسابيع القليلة القادمة.

إشراك المجتمع

ويولي عمال الإغاثة في هذا العام مزيداً من التركيز على إشراك المجتمع المحلي عند التخطيط للاستعداد لفصل الشتاء، ويشيدون بفضل التشاور مع المجتمعات المحلية في "تحسن" الأمن في المخيم.

وقال كارلو غيراردي، مدير مشاريع اللوازم غير الغذائية والمأوى لدى المجلس النرويجي للاجئين: "في العام الماضي، وعلى الرغم من محاولتنا، إلا أن الوضع كان مختلفاً وكان من شبه المستحيل عقد جلسات جماعية مركزة لمناقشة التخطيط مع اللاجئين في ظل ارتفاع التوتر بشكل كبير جداً".

وأضاف أن المجلس النرويجي للاجئين يقوم ببناء مُجمع أكبر للتوزيع، خاصة لتوزيع سخانات التدفئة واسطوانات الغاز خلال هذا العام، من أجل توفير "منطقة أكثر أمناً".

في خضم هذه الخطط وغيرها من الخطط الأخرى، يبرز التنسيق كأحد أصعب التحديات. وتعليقاً على هذا الأمر، قال كلينشيت:"لدينا عدد كبير جداً من الخطط الآن، ونحن بحاجة إلى التنسيق بينها".

المناطق الحضرية

واللاجئون الذين يعيشون خارج المخيم في المدن والبلدات الأردنية هم أيضاً عرضة للخطر. ففي شهر أغسطس/ آب الماضي، قامت وكالة التعاون الفني والتنمية وهي منظمةغير حكومية بزيارة إلى الأماكن التي يقيم فيها 299 لاجئاً سورياً ومضيفوهم الأردنيون في المحافظات الشمالية. وقد وجدت المنظمة أن نحو 20 بالمائة منهم يعيشون في "أماكن دون المستوى"، بما فيها طوابق سفلية وأماكن مؤقتة ومزارع لتربية الماشية. وكان أكثر من ثلث الأسر التي أجريت معها مقابلات تعيش من دون تدفئة، لاسيما تلك التي تعيش في غرف في العراء، ويعاني نحو ثلاثة أرباع الأسر من أضرار جزئية على الأقل في أماكن سكنهم. وقال 65 بالمائة منهم أن أسطح تلك المآوي غير مقاومة للماء ونصفها بحاجة إلى أبواب.

واستجابة منها لهذه الاحتياجات، تقدم وكالة أكتد مستلزمات الإيواء لـ 350 أسرة في المجتمعات المضيفة.

وختاماً، قال بول ريجلينسكي من وكالة "أكتد" إن "تقديم المساعدة لتلبية احتياجات الشتاء أمر مطلوب لضمان توفير الحماية السليمة للأسر من الظروف المناخية في فصل الشتاء التي تصاحبها زيادة خطر الإصابة بالأمراض من جرّاء التعرض لمثل هذه الظروف".

الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في الأزمة السورية: آفاق المصالحة

د. كلير سبنسر× - ترجمة وإعداد «البديل»:

لا تبدو آفاق جنيف الثانية أنها جيدة. هذا ما يمكن استخلاصه بشكل واضح من نتائج اجتماع أصدقاء سوريا في لندن، ويبدو أنه لا توجد حتى الآن كتلة معارضة تمتلك مصداقية واسعة بين كتل المعارضة السورية، بحيث تتمكن التفاوض مع نظام بشار الأسد، وعلاوة على ذلك، الائتلاف الوطني السوري قد خسر بالفعل دعم العديد من الأطراف، ومنها جماعات المعارضة المسلحة أو غير المسلحة في البلاد، كما أن الائتلاف نفسه يعاني من انقسامات داخلية كثيرة، وجزء منها موضوعي، ويتعلق بعدم وجود دعم خارجي حقيقي للائتلاف. وهكذا، فإن النظام السوري سيبقى يجد الذريعة بعدم وجود طرف معارض مقنع يتحدث إليه في المفاوضات، ونظراً لوجود الكثير من الشكوك على الجانب الأمريكي أيضاً، فمن غير المرجح أن جنيف الثانية ستجرى فعلاً.

في وجه التخطيط الاستراتيجي المحدود من الولايات المتحدة وحلفائها، فإن السياسة الروسية في عهد الرئيس فلاديمير بوتين قد ظهرت أنها واضحة ومتماسكة ، حول قضية الأسلحة الكيميائية قبل كل شيء. ومع ذلك، فإن الدعم العسكري والدبلوماسي الروسي، لرئاسة الأسد ونظامه لا تضع روسيا في وضع جيد للعب دور الوسيط، وخاصة من حيث إقناع السكان السوريين على نطاق أوسع، وأكثر من 7 ملايين منهم الآن شردهم النزاع، في عملية التسوية.

إن جماعات المعارضة السورية المسلحة أو السياسية لديهم شكوك كبيرة حول الروس في عملية التفاوض، حتى لو كانوا يدركون بأن روسيا يمكن أن تلعب دوراً هاماً في اعتدال موقف النظام السورية.

عملية التفاوض من غير المرجح أن تمضي قدماً كما هو مخطط لها ، وذلك للأسباب المذكورة أعلاه . كان من الممكن استخدام الأدلة الكثيرة الموجودة

عملية التفاوض من غير المرجح أن تمضي قدما كما هو مخطط لها

ضد نظام بشار الأسد ، والتهديد بالمحكمة الجنائية الدولية (ICC) . إذ توجد أدلة واضحة وكثيرة بشأن استخدام النظام السوري أسلحة تقليدية ضد أهداف مدنية، وبالتالي كان يمكن الاستفادة منها من أجل بدء إجراءات إحالة الأسد إلى المحكمة الدولية، وكان ذلك قبل استخدام الأسلحة الكيماوية في أغسطس/ آب الماضي، كما أن الأدلة التي تتولى الأمم المتحدة جمعها بشأن الأسلحة الكيماوية، وكما هو مبين في تقاريرها الأخيرة، سوف تساعد في عملية تجريم النظام السوري دولياً. ومع ذلك فإن أمريكا وروسيا لم تبديا استعدادهما للمضي في هذا الخيار، وذلك من أجل بقاء الخيار الديبلوماسي قائماً.

بشكل عام ، فإن التوقعات على المدى القصير للتوصل إلى حل ليست جيدة ، لأن المجتمع الدولي لا يزال منقسما حول تحليله لجوهر الصراع ، وكذلك حول حلوله المتوقعة. معالجة مسألة الأسلحة الكيميائية ليست سوى جزء من التحدي ، و حتى وإذا لم يتم وضع الأمن الجماعي للشعب السوري في مركز الطاقات الدبلوماسية الجماعية ، سوف لن يكون هناك أي حل تدريجي لمعالجة أو حل الظروف الكامنة من أجل استعادة السلام

المجتمع الدولي لا يزال منقسما حول تحليله لجوهر الصراع و حلوله المتوقعة

. وقد أخذت عملية نزع الأسلحة الكيميائية دورا غير متناسب في الدبلوماسية الدولية ، على حساب إيجاد حل لقضايا أساسية هي من جوهر الصراع. الصراع يشكل الآن تحدياً لاستقرار الأردن والعراق ولبنان و تركيا ، وكذلك لإسرائيل ، وكلها تعاني من آثار النزاع بدرجات متفاوتة . وقد عقدت إسرائيل حتى الآن التهديد المتصور من حزب الله في الاختيار ، ولكن تستند هذه الحسابات من معظم الجهات الفاعلة على الاعتبارات الأمنية على المدى القصير ، بدلاً من التركيز على التخطيط على المدى الطويل لتحقيق الاستقرار الإقليمي الشامل الذي هو في مصلحة كل دولة من هذه الدول .

تحتاج كل من الولايات المتحدة و روسيا إلى الاعتراف بأنهما يسيطران فقط على جزء من نتائج الصراع السوري ، وذلك من أجل المصالح الإقليمية على المدى الطويل على حد سواء ، ويحتاجان إلى إيجاد أرضية مشتركة أكبر لحل القضايا الأساسية التي تعيد تشكيل كامل منطقة المشرق العربي . إذا كانت كل من الولايات المتحدة و روسيا جاهزتان من أجل الاعتراف بأن مواقفهما لم تعد تعكس الواقع المتطور ، داخل وخارج سوريا على حد سواء ، وأنها ليست مواقف مستدامة على المدى البعيد ، وأنها لا تساهم في الاستقرار الشامل في المنطقة ، فإنه حينها قد يكون هناك بعض احتمال للمصالحة و التعاون الأوثق بين البلدين على مدى أكثر من قضية الأسلحة الكيميائية . للقيام بذلك ، ومع ذلك ، يتطلب التحرك بعيداً عن حسابات صفرية إلى إيجاد أساس أكبر للتوصل إلى تسوية ، قبل كل شيء في بسط سلطة الأمم المتحدة لبناء عملية بناء السلام على أساس مجموعة واسعة من المصالح السورية والإقليمية مما هو موجود حالياً في هذه القضية.

مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مركز "تشاتام هاوس".

جينيـــــف طـــــريق الضـــــباب

غازي دحمان

عشية توجيه الدعوات لحضور مؤتمر جينيف2، تزداد صورة الوضع التباسا وتعقيداً، وفي حين تتزاحم الإشكاليات في الظهور على سطح الأزمة، تظهر الجهود المحيطة بالمؤتمر بأقل مما يجب أن تكون عليه في مثل حدث بحجم الأزمة السورية التي تنطوي على تعقيدات إقليمية ودولية، وتحمل بذور تهديد أكيدة للسلم العالمي.

ويكشف السياق الدبلوماسي حقيقة أن التحركات لازالت تدور في مربعها الأول، حيث لا زال الخلاف على أشده حول هوية الحضور ومن يحق له المشاركة في المؤتمر من عدمه، سواء من الأطراف الداخلية للأزمة أو الأطراف الإقليمية والدولية. وفي هذا المناخ أيضا لم تتشكل بعد صيغة المؤتمر، وبالرغم من كثرة التصريحات حول بعض البنود التي قد يصار إلى إدراجها ضمن أجندة التفاوض، غير أنها لا تشكل في تناثرها وتناقضها صيغة متماسكة وواضحة لمؤتمر يناط به حل أزمة بحجم الأزمة السورية.

حتى اللحظة لم تتفق الأطراف الراعية للمؤتمر على ما يمكن تسميته بروح جينيف، أي مصير بشار الأسد ومدى صلاحيات الحكومة الانتقالية، صحيح أن بعض التفاصيل قد توضحها المفاوضات اللاحقة والنتائج المتوقعة لها، لكن هناك قضايا لا تحتمل التفاوض، ومن الخطورة إدراجها في السياق التفاوضي، مثل مسألة مصير بشار الأسد ودوره المستقبلي، وذلك حتى لا تُستهلك المفاوضات ولا يصار إلى التلاعب بها عبر اختراقات تفاوضية ودبلوماسية. وإذ تبدو المعارضة مدركة لمثل هذا الأمر وسبق أن حذّرت منه أكثر من مرّة، إلا أنها تتعرض لضغوط إقليمية ودولية من أجل تأجيل هذه المسألة إلى ما بعد انعقاد المؤتمر، وقد التحق العرب مؤخراً بهذه الضغوط عبر قرار وزراء الخارجية العرب.

وما يزيد من حالة الالتباس الحاصلة التضارب في الأهداف المرجوة من المؤتمر هو التناقض بين الموقفين الأمريكي والروسي، ففي حين يؤكد الأمريكيين على أن لا مستقبل لبشار الأسد في الترتيبات اللاحقة لأنه فقد سلطته المعنوية والأخلاقية، حسب رأي وزير الخارجية جون كيري، فإن الروس يصرون على عدم المساس بسلطة الأسد، وكأنهم يريدون المفاوضات لأجل المفاوضات، ويتمنون لو أن المعارضة لا تستطيع اتخاذ قرار الحضور إلى جينيف كي يثبتوا نظريتهم القائلة: ليس هناك بديل سياسي جاهز في سورية عن بشار الأسد.

التفسير الممكن لمثل هذه الظاهرة، هو عدم وصول الأطراف الراعية للحل إلى تصور محدد بخصوص أهداف المؤتمر، وأن الامر لا يعدو كونه استناد إلى رهانات معينة، بعضها سياسي وبعضها ميداني وواقعي، حيث تراهن واشنطن على مناخ الانفتاح السائد مع كل من موسكو وطهران، وتتوقع أن يجري البناء عليه عبر تحقيق بعض التنازلات من قبلهما في الملف السوري، ما قد يساعد على استكمال عملية التفاهم في الملفات الأخرى، وبالنسبة لواشنطن قد يشكل الملف السوري أكثر الملفات الممكن تحقيق اختراقات فيها عبر الوصول إلى توازنات معينة تحفظ حقوق الجميع ولا تتطلب تضحيات كبيرة، حتى مصير بشار الأسد يمكن إدراجه ضمن هذه الصفقة، كما يمكن الإبقاء على المؤسسات الأمنية والعسكرية التي تملك كل من موسكو وطهران نفوذاً مهما فيهما، وبالتالي ضمان استمرار مصالح العاصمتين(واشنطن وموسكو) واستمرار قنوات التواصل بينهما.

لم تتفق الأطـــراف الـــراعية للمؤتمر على ما يمكـــن تسميته بروح جينيف

غير أن رهانات الروس والإيرانيين تتفارق في طبيعتها ونمطها عن نظيرتهما الأمريكية، إذ تذهب طموحاتهما في هذا المضمار إلى حد إعادة هندسة الميدان وتصديره بصفته أمراً واقعاً لا يجوز تجاوزه، وأن كل الخطوات اللاحقة يجب بناؤها على هذا المعطى الذي سيشكل الحجر الأساس لكل ما سيتبعها بما فيها العملية التفاوضية نفسها التي ستجري في جينيف، هنا لا يبني الروس والإيرانيون رهاناتهم على الفراغ، بل يسعون بكل جدية لتغيير المعطيات وفرضها على جميع الأطراف بوصفها الواقع الوحيد في سورية، لذا تسارع هذه الأطراف، ومن خلفها كتائب بشار الأسد مدعومة بكتائب حزب الله وأبي الفضل العباس إلى استعادة السيطرة على محيط العاصمة وأجزاء إستراتيجية من أرياف حلب والمساحة الممتدة بين حمص والحدود العراقية، لكي يثبتا أن القوة الوحيدة في سورية هي قوة بشار الأسد.

ولا يقتصر عمل الروس والإيرانيين على الحقل الميداني، بل يتعداه إلى محاولة تشويه الثورة السورية والسعي إلى تصنيفها حركة إرهابية يتوجب شمول محاربتها في إطار الحملة العالمية ضد الإرهاب، وهو ما كشفت عنه زيارة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي إلى واشنطن وتصريحاته بهذا الخصوص.

على ضوء تلك المسارب تتعرج سياقات جينيف وتتلوى، تجرب الأطراف رهاناتها، وتسعى إلى تقديم درس في التفاوض على جثة بلد لم يبقي فيه الطاغية سوى أطلال ينعق فوقها هو وأبواقه، ويبقى العالم شاهداً و متفرجاً، ولكن بمشاعر وأحاسيس مبسترة.

سياسة أميركية جديدة تجاه السعودية

■ حسام الميلاد

في مقابلة لها مع نيويورك تايمز، لخصت سوزان رايس التوجهات السياسية الجديدة للولايات المتحدة الأميركية بالقول: ((لا نستطيع التركيز على منطقة واحدة 24/7))، أي 24 ساعة في 7 أيام. وهذا يعني تحولاً في أولويات الولايات المتحدة، ومراجعة لشبكة حلفائها، وربما أعدائها أيضاً.

سياسة الولايات المتحدة الجديدة ازعجت الحلفاء قبل أن ترضي الأعداء، وعلى رأس هؤلاء الحلفاء تأتي المملكة العربية السعودية. التحالف الأميركي – السعودي يوصف بالاستراتيجي، وهو الذي بدأ رسميا بقمة جمعت الملك عبد العزيز آل سعود بالرئيس الأميركي روزفلت على متن السفينة الحربية "كوينزي" في 1945/2/15.

استطاع الملك عبد العزيز آل سعود أن يفهم موازين القوى في حينه، فرفض عرضاً روسيا للمساعدة قُدم من قبل القنصل الروسي في بوشهر، وفضّل التعامل مع بريطانيا صاحبة اليد الأطول في المنطقة. وبالرغم من اعتراف بريطانيا باستقلاله أولاً كملك على نجد، ومن ثم بالمملكة العربية السعودية كدولة مستقلة، ورعايتها لاتفاقيات ترسيم الحدود مع جيرانها، إلا أن العلاقات البريطانية السعودية كانت مشوبة بالحذر، لاسيما مع وجود الأطماع البريطانية وموقفها من الحركة الصهيونية، وتفضيلها لزعامة الشريف حسين على العرب في مقارعة النفوذ العثماني لمكانته الدينية، الأمر الذي لم يكن ليرضي الملك عبد العزيز.

ومع بروز الولايات المتحدة أكثر فأكثر على الساحة الدولية، بدأ الملك عبد العزيز يفكر بالولايات المتحدة كعامل توازن في وجه التفرد البريطاني في المنطقة، لكن علاقته بدأت برجال الأعمال الأميركيين والشركات الأميركية التي لمس فيها الملك عبد العزيز استقلالية لابأس بها عن الحكومة الأميركية التي لم يختبر نواياها بعد. كان على رأس هؤلاء تشارلز كراين الذي حضر إلى جدة بصحبة الكاتب اللبناني جورج انطونيوس، ثم فازت شركة ستاندر أويل أوف كاليفورنيا الأميركية بامتياز حق التنقيب عن النفط في السعودية، وهي التي أصبحت في العام 1947 تسمى شركة الزيت العربية الأميركية (أرامكو) التي كان لها حصة الأسد من امتيازات النفط السعودي.

بدأت العلاقات السياسية بين البلدين تتبع في توطدها عمق العلاقات الاقتصادية، فأقامت الولايات المتحدة تمثيلاً قنصلياً لها في السعودية عام 1937 ثم رفع إلى مفوضية في العام 1940، وعقب القمة مع روزفلت رفع التمثيل الى مستوى سفارة وذلك في العام 1950. ومنذ العام 1943 كانت السعودية تتلقى مساعدات أميركية باعتبارها من بين الدول المتضررة من الحرب، والتي التزمت الولايات المتحدة بتعويضها.

وفرّت الولايات المتحدة الأميركية عبر تاريخ العلاقة الطويل بين البلدين الأمن للمملكة العربية السعودية. في المقابل كانت السعودية صمام أمان كفل التدفق الحر لإنتاج النفط وزيادته في وقت الأزمات والتحكم بأسعاره. شهدت العلاقات السعودية الأميركية عبر تاريخها الطويل توترات في فترات مختلفة، كما في العام 1973 بعدما أوقفت السعودية إمداد الغرب بالنفط بسبب موقفها الداعم لإسرائيل في حرب أكتوبر/تشرين الأول. وفي الثمانينات رفضت الولايات المتحدة بيع السلاح للسعودية بناءً على ضغط اسرائيلي، بعد اجتياح بيروت واحتلال الجنوب اللبناني. ثم تورط سعوديين في أحداث 11/ أيلول. لم تقف هذه التوترات حجر عثرة في العلاقات الاستراتيجية بين البلدين واستمرارها. و اتبعت السعودية سياسة إبقاء الخلافات مع الغرب ولاسيما الولايات المتحدة خلف الأبواب المغلقة.

اليوم حادت السعودية عن سياستها تلك لتخرج الخلافات إلى العلن، مما يعكس قلقلاً سعوديا حقيقيا على تحولات السياسة الأميركية التي تهدد المصالح الاستراتيجية للمملكة. وقد جاءت الخطوة السعودية برفض مقعد مجلس الأمن كتعبير عن مدى الاستياء السعودي لاسيما حيال التحولات السياسة الأميركية بشأن إيران. ففوز روحاني في الانتخابات الرئاسية الإيرانية بدا للولايات المتحدة وكأنه الفرصة الأخيرة لتسوية الخلاف حول الملف النووي الإيراني سلمياً، ويبدو أن الحل السلمي لن يكون ممكنا إلا بأن تستمر أيران في برنامجها النووي السلمي مع إبقاء تخصيب اليورانيوم دون 20% وبقاء منشآتها تحت المراقبة الدولية، وهذا يتطلب رفع العقوبات المفروضة عليها، مما يمكن اقتصادها من الانتعاش مجدداً لتستعيد مكانتها الاقتصادية والعسكرية وبالتالي السياسية، الأمر الذي يتيح لها اعادة تحالفاتها مع الغرب، وهو ما تخشاه دول الخليج، بدءاً من ضمان الاستقرار في أفغانستان والشرق الأوسط ومكافحة الإرهاب وانتهاءً بالتدخل العسكري في دول المنطقة . لذلك فالفرضية الأميركية بأن المصالحة مع إيران تكفل السلام الإقليمي لا تقنع السعوديين. أما عدول الولايات المتحدة الأميركية عن توجيه ضربة عسكرية للنظام السوري، فقد تُرجم سعودياً على أن الذراع الإيراني في سوريا ولبنان مازال ممتداً دون أن يقطع. إن هزيمة النظام السوري تعني بالنسبة للسعودية هزيمة لإيران، والعكس صحيح. وبالرغم من أن الولايات المتحدة لم تعارض تدخلا سعوديا عسكريا في البحرين، فإن السعودية كانت تتوقع من الولايات المتحدة دعمها في هذه الخطوة، لاسيما وأن ذلك من وجهة نظر سعودية تعني (فيتو) أمريكية مهمة في وجه التدخل الإيراني في شؤون دول الخليج العربي.

أعلنت السعودية أنها ستزيد الدعم للمعارضة المسلحة في سوريا وستزودهم بأسلحة فتاكة، رداً على تحولات الموقف الأميركي إزاء سوريا، لكن ذلك يبقى رهناً بموقف الطرف التركي الذي قد يضبط حدوده وحركة السلاح والأفراد، إذا ما مارست عليه الولايات المتحدة ضغوطاً بحجم معين. أما الحدود الأردنية فطبيعتها وضيقها النسبي قد يحولان دون ذلك ناهيك عن تردد الأردن في التورط أكثر من اللازم في الشأن السوري. أما وقف التعاون الأمني مع الولايات المتحدة كخطوة انتقامية لوحت بها السعودية، فنجاحها ليس أوفر حظاً من الخطوة السابقة. فالتهديد السعودي إذا كان عليه أن يثير القلق الأميركي، ويستحق ذلك، فإنه أيضا ينبغي أن يثير القلق السعودي أيضا، فليست الولايات المتحدة هي فقط من ستكون أقل أمنا بل المنطقة برمتها بما فيها السعودية، فبقدر ما تحتاج الولايات المتحدة للتعاون الأمني تحتاجه السعودية بالقدر نفسه. لاسيما في ظل وجود قواعد أميركية قد تكون مستهدفة على أراض سعودية. أما ورقة النفط التي قد تستخدمها السعودية فلن تكون فاعلة، لاسيما مع وجود إمكانية تعويض نقص الانتاج إيرانيا وبهذا تكون السعودية قد أسدت معروفا لا ترغب به لإيران.

عبرت السعودية عن انزعاجها عن تخلي الولايات المتحدة الاميركية عن الرئيس حسني مبارك وتسليم مصر للإخوان لتقديمها كنموذج للإسلام السني الديمقراطي المعتدل. وطبعا لن تقبل السعودية المنافسة المصرية على زعامة العالم الاسلامي "السني". لذلك وجدت السعودية أن دعم حكم العسكر في مصر هو أنجع وسيلة للضغط على الجانب الأميركي، وتخشى الولايات المتحدة من أي تحالف مصري سعودي يؤدي إلى إغلاق قناة السويس في وجه السفن الاميركية، وهو ما يدفع الأميركيين الى محاولة تهدئة المخاوف السعودية وربما تندرج زيارة كيري الأخيرة للرياض ضمن هذا الإطار.

إن جملة من الأسئلة التي تطرح نفسها بالنسبة للمملكة السعودية اليوم في ظل الانهيار الإقليمي، ومنها: ما هو شكل العلاقة مع الولايات المتحدة؟ وهل هناك من مظلة دولية أخرى؟ أم أن الخيار ألأمريكي "ربما" هو خيار لا بد منه؟ إنها أسئلة برسم المستقبل.

هل يكون العراق ساحة مواجهة بين واشنطن والرياض؟

ان زيارة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي الى الولايات المتحدة الأمريكية في 30 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي قد تكون نقطة تحول في العلاقات بين البلدين. ، فمنذ سحبت واشنطن قواتها من العراق فى 2011، اختارت الولايات المتحدة ان تكون مجرد متفرج على تدهور الأحوال في العراق ، ولكنها قد تغير هذا التصرف في حال عودة نشاط القاعدة الى العراق وخاصة في المنطقة الغربية منه.

في بغداد تنفس العراقيون الصعداء لحظة غادر آخر جندي أميركي الأراضي العراقية، ولكن بعد ذلك سرعان ما اصطدمت حكومة المالكي بالمشاكل .

كما تدهورت العلاقات مع الحكومة الإقليمية الكردية و الأقلية السنية التي وصلت الى أدنى حد ،خاصة في محافظة الأنبار،كما بدأ الأمل يتضائل في دمج العراق مع العالم العربي ان لم ينعدم على الإطلاق .

والآن، بسبب المواجهات الدامية في سوريا التي تشكل تهديدا متصاعداً في الأردن، و انتشار قوات الدولة الاسلامية من العراق والشام (داعش) في العراق أصبح يشكل ضغطاً يعيق التقارب بين البلدين.

أن الحكومة العراقية تتعرض لهجوم لا هوادة فيه من «داعش»، التي تسيطر فعلياً على أكثر من 40% من الأنبار وتزحف على المنطقة الخضراء، ويقتل حوالي 30 عراقياً من جراء التفجيرات الانتحارية اليومية. وقد أدركت واشنطن أن دور «المتفرج» يمكن أن يسفر عن ظهور دولة الجهاديين في العراق، الأمر الذي من شأنه أن يقلب منطقة الشرق الأوسط رأسا على عقب.

وهكذا، فقد تلقى المالكي ترحيباً حاراً في واشنطن. ومن الواضح أن المالكي اليائس طالب الولايات المتحدة بتزويد قوات الأمن العراقية بأي نوع من الأسلحة العسكرية العادية اللازمة للقوات المسلحة النظامية، (التي لم تكن تحتل الأولوية في المحادثات)، منها معدات مكافحة التمرد، وتبادل المعلومات الاستخبارية، والخبرة الفريدة التي تراكمت لدى الأميركيين في الأنبار.

كما قدم إلى الولايات المتحدة ملفاً شاملا حول دور السعودية في الأنبار ، ووفقا لأعضاء في وفد رئيس الوزراء، فان هذا الملف يحتوي على أسماء أشخاص سعوديين، وطرق التمويل، وشحنات الأسلحة ونشاطات أخرى لما يوصف بأنه دور الرياض في محاولة شن حرب ضد حكومة المالكي.

ومن الواضح أن المالكي لم يذكر أن السنة في العراق يشعرون بالغربة التامة في حكومته. وقبل وصوله إلى واشنطن، التقى المالكي أحمد أبو ريشة، زعيم قبلي بارز في الأنبار، والقادة السنة البارزين في الأنبار. ووعد بزيادة رواتب أعضاء نادي الصحوة (الميليشيات القبلية السنية التي هزمت القاعدة – بمساعدة مباشرة من قوات الولايات المتحدة – في حرب 2007– 2009 الأنبار)، هذا النهج الذي لم يكم متوقعاً من الحكومة العراقية ، انما هو ببساطة حاجة الولايات المتحدة ل»نوع من» العودة.

من المتوقع أن تعتبر عودة الولايات المتحدة إلى محافظة الانبار من قبل الدول السنية في المنطقة كدليل آخر على ان واشنطن تقف الى جانب «المحور الشيعي».

كما أن التورط الأمريكي سوف يؤثر سلباً على الجهاديين الذين يحاربون الرئيس السوري، وسيمكن حكومة بغداد التي أثبتت أنها ضد السنة ، وبالتالي تكون أشبه بحرب بالوكالة مع السعودية.

المصريون يبحثون عن وسيلة تقودهم للأمام

ان المصريين يتحركون ببطء في البحث عن مدى ما حققوه بعد أكثر من عامين من أعمال الشغب و المظاهرات.

علماً أن هناك قوى متناقضة تعمل على صياغة هذه الحركة البطيئة في مواجهة مختلف المواقف، فمن ناحية هناك شعور من « التعب من الثورة» الذي أعرب عنه الكثيرون في الشارع، والذين يتوقون لتحقيق الاستقرار و الحياة الطبيعية .

أضافة الى الشعبية المتزايدة للفريق أول عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع الذي يُنظر إليه على أنه البطل، كما أن عزلة الإخوان المسلمين بدت واضحة في عدم قدرتهم على حشد الأعداد التي كانوا يقومون بحشدها في السابق،

ولكن، على الصعيد الداخلي ، هناك رياح عكسية تواجه النظام الجديد ، كما أن بعض الجماعات التي لا زالت بعيدة عن استيعاب فكرة أن مصر اليوم تختلف عن مصر في عام 2010 .

وفي الآونة الأخيرة، فإن برنامج (البرنامج) الكوميدي التلفزيوني الذي يقدمه باسم يوسف الذي يتمتع بشعبية كبيرة قد أوقف بثه على الهواء .

علماً بأن مرسي ما كان ليجرؤ على إغلاق البرنامج على الرغم من انتقادات يوسف اللاذعة للإخوان المسلمين، و اليوم، حيث يتمتع آلسيسي بدعم شعبي كبير فإن ما ينذر بالسوء، هو عودة جمود الزمن القديم الذي يعم هذه الأيام.

واليوم، والسيسي يتمتع بتأييد شعبي ، لم تكن هناك حاجة لوقف البرنامج، وما حصل كان نتيجة لسيادة عهد الجمود، كما أن البطء في إجراء أي تحسين على الوضع الاقتصادي يشجع السكان على النزوح ، تدريجيا وبشكل ملحوظ ، مما أدى إلى مرحلة التشكيك في صلاحية النظام الجديد ،إلى جانب أن هذا التباطؤ في التقدم الاقتصادي هو على رأس العوامل التي تعول عليها جماعة الإخوان المسلمين في تعزيز الجهود الرامية إلى تنظيم العودة من جديد. معظم المصريين لا يفهمون أن الحفاظ على الوضع الاقتصادي ، في حالته الحالية السيئة، سيكون بالفعل إنجازاً هاماً.

ويستند هذا الاندفاع من بعض السلطات في مصر للعودة إلى حالة مماثلة لتلك التي سبقت عام 2010 على افتراض خطير مفاده أن هذا الوضع هو «القاعدة « . وسيكون الضغط للعودة إلى «القاعدة « ، وليس جماعة الإخوان المسلمين ، والذي سوف يثبت ليكون أسوأ عدو للنظام الجديد في القاهرة .

كما أن محاولات العودة إلى عصر مبارك ستؤدي حتما إلى حركة 25 يناير 2011 أخرى.

جانب آخر للمعادلة النووية في الشرق الأوسط

في الوقت الذي تتجه فيه أنظار العالم إلى المحادثات بين 1 + P5 والوكالة الدولية للطاقة حول برنامج الطاقة النووية الإيراني يمكننا أن نرى بلدان أخرى في المنطقة تتبع سياسة نووية مختلفة، فدولة الإمارات العربية المتحدة والأردن، تمضيان نحو امتلاك مشاريع متقدمة في مجال الطاقة النووية.

تقوم دولة الإمارات العربية المتحدة بالتعاون مع كوريا الجنوبية بتنفيذ مشاريع متطورة في مجال الطاقة النووية، حيث يتم تنفيذ كونسورتيوم مع كوريا الجنوبية و شركة ويستنغهاوس الأمريكية، لبناء أربع محطات نووية لتوليد الطاقة بقوة 5.6 جيجاواتس بحلول عام 2020 ، كما يتم بناء هذه االمحطات الأربع في البركة الواقعة بين مدينة أبو ظبي والرويس قرب قطر، كما تتم دراسة إنشاء المحطة الثانية في نادي فوجايران في المحيط الهندي.

وتقدر تكلفة المحطات الأربع الأولى ب 20$ مليار، تغطي الإمارات ما يقارب تكلفتها الكاملة. وقد منح المصرف الأمريكي التصدير والاستيراد قرضاً ب 2 مليار دولار لتسهيل مشاركة شركة ويستنغهاوس في هذا المشروع الذي تم افتتاحه في تموز/يوليو 2012 ، والذي يستوعب 10 آلاف عامل. و خلال السنة القادمة، حين البدء ببناء المحطتين الثالثة والرابعة، سوف يتم تشغيل 20 ألف عامل.

إن الإمارات العربية المتحدة أنشأت شركة حكومية (الشركات المملوكة للدولة)، وشركة الطاقة النووية الإمارات (ENEC) لإدارة المشروع.

كما ان «الرابطة العالمية للمشغلين النوويين»، قد وقعت عقوداً مع كندا، والمملكة المتحدة وفرنسا وروسيا لتوريد الوقود المخصب للمفاعلات، أوضحت للوكالة الدولية أنها لن تشارك في أنشطة تخصيب اليورانيوم. ولكنها بدلاً من ذلك سوف تعتمد على عقود طويلة الأجل مع الموردين المرخصين في تلك البلدان الأربعة.

في عام 2010، ولزيادة طمأنة المجتمع الدولي، أنشأت الإمارات العربية المتحدة «المجلس الاستشاري الدولي» للمشاريع، الذي يرأسه الدكتور هانز بليكس، الرئيس السابق للوكالة الدولية. إن مجلس الأعضاء التسعة مكون من خبراء الطاقة النووية من الولايات المتحدة، اليابان، كوريا الجنوبية، وفرنسا، والمملكة المتحدة وفنلندا.

أعلنت المملكة الأردنية هذا الشهر أنها وقعت عقدا مع Rosatom لبناء محطتين للطاقة النووية، كل منهما بطاقة 750 1.000 ميغاوات. سيتم بناء المحطات في «عمره» قرب مدينة الزرقاء الصناعية، على بعد 25 كيلومترا شمال شرق العاصمة عمان. وستملك روسيا 49 في المئة من الأسهم و 51 في المائة للأردن، وقدرت تكلفة البناء بمبلغ 10 مليار دولار . وتتكفل شركة Rosatom لما وراء البحار ستعمل على إدارة المحطة التي ستقوم بتحلية المياه والكهرباء.

ان كلاً من دولة الإمارات العربية المتحدة والأردن تقوم بدراسات متعمقة في مختلف المجالات، من الغاز الطبيعي إلى الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح)، مما أدى إلى نفس النتيجة: أن الطاقة النووية هي مصدر الطاقة الأرخص والأكثر أماناً والأقل ضررا بيئياً.

أوباما يفتح ‹الصفقة العالمية› مع إيران

حررت مؤخراً وزيرة الدولة للشؤون السياسية ويندي شيرمان، والتي تشغل منصب كبير المفاوضين في ادارة أوباما مع إيران، مذكرة سياسية سرية تشير فيها إلى امكانية إجراء مفاوضات في الأشهر القادمة حول «صفقة عالمية» تغطي مجموعة واسعة من القضايا. وعلى الرغم من ذلك تؤكد مصادر الإدارة أنه لا يمكن إتمام أية صفقة كخطوة أولى من هذا القبيل دون التوصل إلى اتفاق مع مجموعةال 1 + P5 والوكالة النووية حول هذه القضية.

كما بدا أن المحادثات بين إيران والوكالة كانت مثمرة بما يكفي لمتابعة الاجتماعات التي ستعقد في طهران في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر.

كما يمكن أن يؤدي هذا الاجتماع الى حل القضايا المعلقة بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك الإجابات المطروحة على الأسئلة حول برنامج التسلح النووي الإيراني قبل عام 2003 والوصول إلى البرنامج الإيراني النووي والأسلحة والعلماء الذين شاركوا في تلك الجهود.

حتى الآن، فان الرئيس حسن روحاني ووزير الخارجية محمد جواد ظريف قد حصلا على الأذن بالمضي قدما في تلك المحادثات، مما يعني أن الفصائل المتشددة التي يقودها «الحرس الثوري الإيراني» لم تعد قادرة على إجبار المرشد الأعلى على خامنئي لاتخاذ إجراءات صارمة ضد المفاوضات.

وشملت مذكرة شيرمان خطة مفصلة للحد تدريجياً من العقوبات على إيران رداً على قائمة الإجراءات المحددة التي طلبت من إيران، بما في ذلك وقف 20 بالمئة من تخصيب اليورانيوم، وتفقد موقع فوردو تحت الأرض ،وكافة عمليات التفتيش في كل مكان في البلاد.

وقد اتخذ نائب الرئيس السابق ديك تشيني هذه النقطة مع المحافظين الجدد الأمريكيين وحلفائهم في الكونغرس والمجتمع الدولي وحلفائهم في الكونغرس والمجتمع الدولي من أجل العمل على تخريب محادثات 1+ P5 التي تطالب إيران بإيقاف جميع أنشطة التخصيب أو مواجهة العمل العسكري الفوري وجه .

وكان مجلس النواب قد مرّر بالفعل عقوبات من شأنها أن تغلق جميع صادرات النفط الإيراني من خلال إنهاء الإعفاءات لحلفاء الولايات المتحدة الذين هم المشترين الكبار للنفط الايراني . وتعهد العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ ورئيس اللجنة روبرت مينديز ، وهو ديمقراطي من ولاية نيو جيرسي ، لدفع هذا التشريع من أجل التصويت عليه في مجلس الشيوخ ، ولكن البيت الأبيض قد ضغط بشدة من أجل تأخيره الى ما بعد الجولة القادمة من محادثات ال5+1P و الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

رأي ■ في الأجواء الضبابية

القليلون في واشنطن يدافعون عن الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط على مدى ال 5 سنوات الماضية. كثيرا ما نسمع انتقادات من «عدم وجود أي استراتيجية متماسكة». تلك الانتقادات التي وجهت إلى كل الرؤساء خلال العقود القليلة الماضية. غير أن مفهوم «استراتيجية» وقواعد والانتقادات أغفلت المشكلة الأساسية في السياسة الأميركية تجاه المنطقة.

بالعودة إلى الوراء فإن سبب النجاح النسبي الذي حققه هنري كيسنجر في منطقة الشرق الأوسط ينطلق من حقيقة ان مصلحة الإطار النظري تكمن في العلاقة بين الاستراتيجية و الطرق اللازمة لتنفيذها في بيئة سريعة التغيّر.

إن أحد أهم أسباب نجاح كيسنجر هو القدرة على التفكير خارج مفهوم « البيروقراطية « الثقافة المؤسسية» على سبيل المثال، الصين.

كما أنه كان يحاول الحصول في واشنطن على ما يريد ، كما في الشرق الأوسط فإن الديمقراطية يجب أن تكون الدافع وراء قضية معينة، ولكن وضعها كمطلب ثانوي في سياسات السوق المفتوحة ينبغي أن يكون مطلباً واحداً في حالة معينة، ولكن مجرد تشجيع القوة في بعض الأحيان يجب أن يكون المستخدم (كما فعل جورج بوش في تحرير الكويت من الاحتلال العراقي في 1990).

ولكنها قد تكون مفيدة في بعض الأحيان (بوش نفسه عندما رفض الذهاب إلى جنوب العراق رغم استمرار التمرد ووجود جميع أدوات التدخل العسكري في يده). في هذه الحالة الأخيرة، ما هي «استراتيجية» التدخل العسكري أو ضبط النفس عسكريا ؟.

لقد كانت حرب 1973، في الوقت الذي كان يقوم فيه كيسنجر بتنفيذ استراتيجية كبرى جديدة في المنطقة، الحرب على القتال أو الحرب إلى السلام؟ «استراتيجية» التي لا تخلط بين الوسائل و الأهداف في حين نسمع باستمرار المناقشات عن القوة العسكرية. كان كيسنجر يقوم باستخدام أساليب مختلفة بطريقة مبتكرة لتحقيق الهدف المحدد و الصحيح ، والممكن تحقيقه.

إن العلاقة بين الوسائل والغايات يجب أن توضع في إطار مفهوم عضوي واحد اذ لا تنقل الحالة إلى الأمام دون دفع جميع المسائل الأخرى ذات الصلة إلى الخلف. إن الفصل بين الأساليب و الأهداف يجعل من القوة الصارمة غير قادرة على تحقيق الأهداف المرجوة.

عندما يتساءل المرء، «ما هي الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط الآن، منذ 10، أو 20 سنة؟» فان الرد الببغائي هو «حماية سوق الموارد النفطية » و « الديمقراطية والسوق الحرة». «ضبط النفس عسكريا أو التدخل» وغيرها من الأفكار المسبقة.

إن كل ما سبق هومجرد عموميات يمكن استغلالها من قبل أي طالب في أية جامعة متواضعة عبر الولايات المتحدة، وكما هو الحال مع أي منطقة من العالم، وربما أكثر من ذلك في الشرق الاوسط، على مختلف الجوانب في الحالة الراهنة تجعل من المستحيل على هذه الافكار التجريدية التي تمر في «استراتيجية» الحصول على معنى الحياة والحيوية. إن أغنية الببغاء هي مجرد عناوين الأغاني التي تم تكرارها الآن لعدة سنوات.

«ان المعلومات الهامة» يجب ألا تمنع التحليل من الحصول على أعلى التوقعات . فالمعلومات ليست سوى مجموعة من المكونات الفردية التي تحتاج إلى أن يتم دمجها في معنى مفهوم يقاس على هيكل من الاستنتاجات السابقة في عملية مستمرة من التحقق والتكيف.

لا تنفصل أي مسألة تتعلق بمراحل تنفيذ الاستراتيجية عن مسألتي الأزمات والفرص. و أن تكون تأخذ الاستراتيجية هذه العلاقة بين الأزمات والفرص بعين الاعتبار. ينبغي تنفيذ المنهجية في تحليل الأحداث على أرض الواقع.تلك هي حدود السيد كيسنجر ، أما اليوم في واشنطن، فان «الاستراتيجية» في كثير من الأحيان تعتبر وسيلة لفرض القيود على الإبداع.. ويتجلى ذلك في المداولات حول مصر وسوريا، حيث فشلت محاولات تشكيل نظام إقليمي جديد انطلاقاً من الفرص الهائلة التي نتجت عن ما يسمى بال «ربيع العربي».

عصام عزيز

خطورة تماهي المجتمعين السياسي والمدني

■ الدكتور عبدالله تركماني

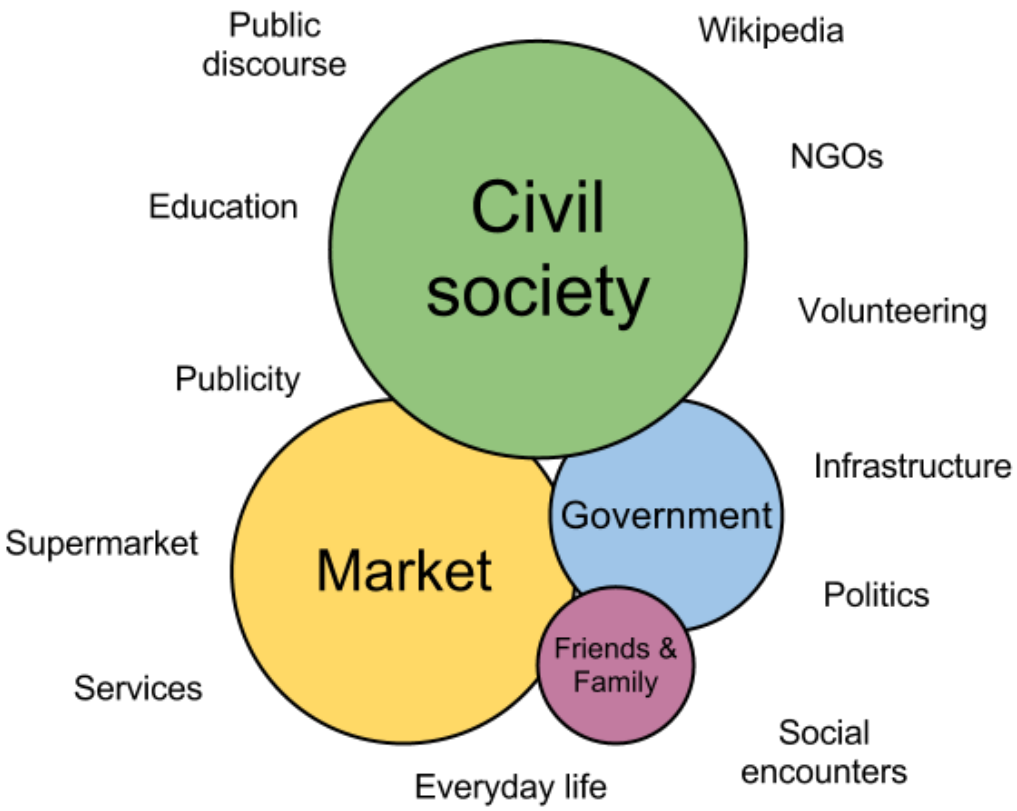

حيوية مؤسسات المجتمع المدني تفقد دلالاتها عندما تتماهى مع المجتمع السياسي، أو اشتغالها ضمن النظام السياسي القائم وعدم المسّ به. ويعود سبب التمييز بين المجتمعين المدني والسياسي، أنّ الأخير يسعى إلى الهيمنة على المجتمع المدني، محاولاً التأثير على واقعه ومستقبله. وما كان للدولة التسلطية أن تفلح في ذلك لولا ما سماه المغفور له الدكتور خلدون حسن النقيب "الاحتكار الفعال لمصادر الثروة والسلطة والقوة "، وما يقتضيه من احتكار الحقيقة والوطنية.

إنّ مقاربتنا لمفهوم المجتمع المدني تنطلق من/ وتتأسس على فرضية التعارض بين المجتمع المدني وتعبيره السياسي الدولة الوطنية الديمقراطية من جهة، والمجتمع الجماهيري وتعبيره السياسي الدولة التسلطية ذات الطابع الشمولي من جهة أخرى. لاسيما أنّ الدولة التسلطية تقوم على تدمير مختلف الفئات الاجتماعية، وإلغاء جميع أشكال التضامن الاجتماعي داخل كل منها وفيما بينها، وتحوّل المجتمع إلى سديم بشري، أو إلى "جماهير" أو كتل من أفراد سلبيين ومنعزلين وخائفين، أو لا مبالين تقوم بين كل منهم، بصفته الشخصية، وبين السلطة علاقات خطية مباشرة، قوامها الإرهاب والخوف، أو الاستتباع والولاء، لا تنتج سوى الفرار من السلطة أو الفرار إليها، وتطغى على حياتهم قيم الوشاة والمخبرين، بقدر ما يطغى الطابع الأمني على مؤسسات الدولة وآليات عمل السلطة، وبقدر ما تتحول السلطة إلى نسق مولّد للعنف الذي ينتج الجلادين والضحايا والمخبرين.

ومن ثم فإنّ لإحياء المجتمع المدني ثلاثة مداخل ضرورية: أولها، كسر احتكار سلطة الدولة، وتعزيز طابعها الديمقراطي ووظائفها الاجتماعية. وثانيها، إلغاء طابعها الجزئي، أي إلغاء كونها دولة الحزب، أو النخبة أو الطغمة أو أي عصبية من العصبيات. وثالثها، إلغاء طابعها الأمني. وحينها يمكن تجاوز أزمة الثقة وشراكة المجتمعين السياسي والمدني.

ولكن ثمة شروط حاسمة لعلاقة صحية بين الدولة والمجتمع المدني: أولها، المجتمع المدني لا ينشأ من ضعف الدولة أو تراخيها أو استقالتها أو تفسخها. المجتمع المدني، في تحديده الحديث، هو وليد قوة الدولة، من أجل الموازنة مع سلطتها، ومنع تسلطها والرقابة على حركتها، وتحديد ميادينها وصلاحياتها. وثانيها، المجتمع المدني لا يمكن أن يحل محل الدولة، بفعل اختلاف الوظائف جذرياً. وثالثها، أنّ افتراس الدولة للمجتمع يؤدي إلى دولة تسلطية، كما أنّ تحلل الدولة يؤدي إلى الفوضى.

وتلك الرؤية تستدعي طرح العلاقة الجدلية بين السلطة والمجتمع المدني، من خلال تصور واضح لطبيعة ومهام الدولة. إذ ليس هناك أي تعارض بين دولة الحق والقانون ومؤسسات المجتمع المدني، بل أنّ دور كل منهما يكمل الآخر. فالدولة القانونية لا تلغي مؤسسات المجتمع المستقلة عنها، إنما تساعد على تفتحها. ومؤسسات المجتمع المدني تساعد الدولة في القيام بمهماتها، لأنه هو الإطار السليم لتطور البنية الاجتماعية الدينامية.

وفي الحالة العربية، فإنّ الأولوية تقتضي إعادة السياسة إلى المجتمع، بما يضمن ويمكّن الجمهور العام وقواه الحية من الدخول في الحوار، وتبادل الرأي في كل مسائل الشأن العام، بصبر وروية، والابتعاد عن الشعارات الطنانة، كي نقترب من جوهر السياسة القائم على الاستعداد للتفاعل والتبادل والتسويات، من خلال عقد اجتماعي مبني على إرادة جماعية عليا، ينبغي على جميع أفراد المجتمع احترامها وقبولها والانصياع لها. ويقتضي ذلك الموافقة الضمنية والصريحة على كل بنود وعناصر العقد الاجتماعي المبرم الذي يضمن الحقوق المدنية والواجبات لكل المواطنين.

وهكذا، لن يستطيع العرب الخروج من تأخرهم الحاضر دون إيجاد نظام سياسي كفء، يتناسب مع متطلبات العصر ومعايير الشرعة العالمية لحقوق الإنسان، تستطيع فيه جميع مكوّنات المجتمع المشاركة والتفاعل من أجل حلول أفضل لمشكلاته. نظام ديمقراطي يتوازن فيه الحاكم والمحكوم، ويتم تداول السلطة فيه بطريقة حضارية وتتطور فيه القوانين والأداء بشكل حضاري دون اللجوء إلى قعقعة السلاح والمهاترات الكلامية.

وعليه لا بد من الحكم الرشيد كمطلب أساسي في إدارة الدولة، بتعزيز الشراكة ما بين المجتمعين السياسي والمدني. والأهم من كل ذلك محاربة الفساد وتنشيط دور المجتمع المدني ليقوم بدوره الرقابي والمساءلة في حال التقصير أو العبث بالمال العام، وبالتالي المصلحة العامة.